

## أوزان ثقيلة يئن منها التلاميذ

ثمة منظر يتكرر بشكل يومي في المراكز الصحية المنتشرة في البلاد.. تلاميذ في المرحلة الابتدائية يعانون من آلام شديدة بالظهر بسبب تلك الحقائق المدرسية التي يحملونها كل يوم من بيوتهم إلى المدرسة، وأنتم تعلمون مدى ثقل تلك الحقيبة الممتلئة بالكتب والدفاتر.

ومعظم هذه الكتب أو الدفاتر لاتستعمل

كل يوم وإنما هي متراكمة في هذه الحقيبة التي يفوق وزنها وزن هذا التلميذ الذي لايتعدى عمره التاسعة، وحتى طريقة حملها خاطئة، ولاتتوفر هناك معايير وضوابط تثقيفية حول السلامة أو تبصير التلاميذ بكيفية حمل الأوزان الثقيلة نسبياً بطريقة صحيحة عبر ندوات أو محاضرات توعوية تشرح لهم ذلك في جميع الأوقات أو على فترات متفاوتة كما هو مفروض



صالح بن علي \*

كي يستوعب التلاميذ شروط السلامة في كل مكان، وهذا الأمر المهم يحتاج إلى مراجعة مرة تلو أخرى من خلال التدقيق في محتويات الحقيبة المدرسية وما تحتويه من كتب أساسية أو إضافية. وقد صادف أن زرت مدرسة صلاح الدين الابتدائية للبنين بمنطقة الرفاع

واكتشفت أنه تقدم بها برامج توعوية عن هذا الموضوع، وتمنيت أن تحذو جميع المدارس في البلاد حذوها وتسير على هذا المنهج الطيب الذي يشكر عليه متبعوه، ويُرْجى الاقتداء به والسير على منواله.

\* ناشط اجتماعي

وهل تعلم يا أخي القارئ إذا ما استمر تجسّم أبنائنا التلاميذ مشقة حمل الحقائق المدرسية ماذا سيكون مصيرهم وماذا سيكون مستقبلهم؟ هل المراد من ذلك تحديد النسل والقضاء على

## ما موضع «صين السوق الاشتراكية» من الإعراب الرأسمالي؟

كما أن رفض هذا اللقب هو أمر مخادع أيضاً. فأولاً غالباً ما يشتمل (طوفان) البضائع الرخيصة التي تحمل عبارة (صُنِعَ في الصين) على منتجات متعددة مشتركة من قبل شركات متعددة الجنسيات، قامت بنقل إنتاجها إلى الصين.

وبما أن جميع الشركات الصينية، المملوكة للدولة والخاصة، تصدر بعيداً عن أسواقها المحلية ذات المستوى التنافسي المرتفع جداً، من أجل تأمين الأرباح يتبين في معظم الأحيان من مقارنة أسعار الصادرات الصينية بأسعار البضائع الصينية المحلية، أن المنتجات لم يتم إغراقها.

وهناك العوامل السياسية في الولايات المتحدة. ففضة المنظمة يدركون تماماً أن إدارة (ترمب) تتطلع فقط للحصول على حكم واحد (فاحش) لتبرير انسحابها من المنظمة.

وربما يتردد القضاة في تقديم حكم من هذا النوع، بصرف النظر عن سلامة الحجة الصينية، التي تقول إنها في الواقع انتقلت من اقتصاد مركزي على الطراز السوفيتي إلى اقتصاد قائم على أسعار السوق، وأن لم يكن قائماً على التنافس السوقي.

ويقول أحد المفاوضين التجاريين الغربيين: «أصبح الموضوع مشكلة سياسية، وبالتالي فهو بحاجة إلى حل سياسي».

بيد أن هناك موضوعاً أكثر أهمية، وهو أن معظم الشكاوى تثار حول الاقتصاد الصيني. وللإنصاف نقول أيضاً إن شكاوى البلدان الأخرى حول خيارات واشنطن الاقتصادية غير السلمية، تتجاوز كثيراً موضوعات التجارة والرسوم الجمركية بحد ذاتها.

والمنظمة مننتدى غير مناسب للمجادلة بشأن الموضوعات الهيكلية الكبرى في الاقتصادات الرئيسية، ويبقى أن المشكلة في أنه ليس هناك خيار آخر ألبتة.

\* نقلا عن موقع صحيفة

(الاقتصادية) السعودية

وعلى الرغم من الطعون الشديدة المقدمة من قبل فريق وزارة التجارة الصينية المتمرس في قوانين المنظمة، رُحِبَ بعض المصلحين الصينيين سراً باعتبارها عصا لفرض إصلاحات هيكلية أكثر صرامة، على الأعداء المحليين المتمردين.

وقد استغنت إدارة الرئيس الأميركي (ترمب) عن النهج المتأني المتبع في إدارة سلفه (أوباما) وقذفت به بعيداً بدلاً من اختيار القضايا التي ربما تؤدي إلى إجراء إصلاحات هيكلية في الصين، وركزت على بنود معينة تصل إلى الشواطئ الأميركية بكميات كبيرة.

وهذه محاولة لرفع جدران الحاجز المنيع، خطوة بخطوة، بدلاً من محاربة الطوفان من مصدره، والتعرض لخطر الانجراف بعيداً.

وهذا من شأنه أن يجعل مكانة الاقتصاد السوقي في حالة من الفوضى. قد يعترض المحامون، لكن العبارة الحرفية «في أي حال» واضحة تماماً.

وبالتالي فإن المجادلة ضدها تجعل الغرب يبدو كما لو أنه وقَّع على اتفاق المنظمة وغيرها من الاتفاقيات بسوء نية.

المصلحون الصينيون، الذين علّقوا آمالهم من أجل بلادهم على إنشاء اقتصاد متكامل عالمياً، يحتاجون إلى إبرام اتفاقيات دولية للحصول على المصادقية.

وخلافاً لذلك، فإنهم يقدمون الحافز للنوعيات المتعصبة في الصين، والتي تعتقد أن المؤسسات الدولية هدفها فقط إبقاء الصين في حالة من التراجع.

ومع ذلك كله، من الواضح أن الصين ليست اقتصاد سوق بما تعنيه (المنافسة السوقية). فعلى سبيل المثال، تعطي بكين الأولوية لصالح شركاتها المملوكة للدولة، وليس للشركات الأجنبية والصينية الخاصة.

ومنح لقب مكانة الاقتصاد السوقي يبدو أنه أمر لا يمكن تبريره للشركات التجارية والعمال، الذين يرون أن الأرباح والفرص الوظيفية تتضرر عندما تصل البضائع الصينية الرخيصة إلى بلادهم.

لهذا السبب يصمم المفاوضون الصينيون على إرغام الأوروبيين والأميركيين على الاعتراف بالصين كـ(اقتصاد للسوق).

تركزت المعركة على أوروبا التي تحتاج إلى إجراء تغيير قانوني. في حركة تقوم على خفة اليد، تخلص الأوروبيون من فئة (الاقتصادات غير السوقية) بأكملها في أكتوبر الماضي، وهو ما قدم ميزة إيجابية غير متوقعة لفييتنام وألبانيا ومنغوليا وتركمانستان، لكنه يحتفظ بالحق لإجراء مقارنة مع بلد ثالث على أساس التعامل مع كل حالة بشكل منفرد.

ولا يتعين على الولايات المتحدة تغيير أي قانون. إن عليها الامتناع في المستقبل عن مقارنة البضائع الصينية ببضائع بلد ثالث، عندما تقرر ما إذا كانت سوقها قد تعرضت للإغراق من قبل الصين.

الصين طلبت مشاورات من جانب المنظمة إضافة إلى مشاورات الولايات المتحدة أيضاً، مما أدى إلى قيام محامي واشنطن برد سلمي بقوة والادعاء بأن قوانين المنظمة تقف إلى جانبهم. الرد يوضح تماماً بأن هذه القضية لم تعد تدور حول التسعير، بل تتعلق بكافة السبل التي تبين اختلاف الاقتصاد الصيني عن نظيره الأميركي.

ويشعر المفاوضون الأوروبيون والأميركيون بأن الصين لم تصيح، ولو من بعيد، اقتصاداً سوقياً.

والميزات الخفية الممنوحة للاعبين المحليين وخاصة الشركات المملوكة للدولة، تشتمل على التمويل الرخيص والقواعد التمييزية ومحاولات بكين لتدمير القيمة من حيث تشجيع الصناعات الجديدة.

وعلى مدى سنوات عديدة، كانت إدارة أوباما تقيم حججاً بطيئة ومتأنية لدى المنظمة ضد الإعانات الخفية المتعلقة بالأراضي والمياه وأسعار الفائدة، والتي تمنحها بكين لشركاتها المملوكة للدولة وشركاتها الأكبر حجماً والأكثر تفضيلاً في القطاع الخاص.

يقول أحد المفاوضين الصينيين: «لقد تمكنوا منا».

مستويات تطور مماثلة نوعاً ما، لنرى ما إذا كان السعر عادلاً أم لا؟

عندما وافقت الصين على الانضمام، تفهم مفاوضوها بأن مفهوم (اقتصاد السوق) يشير إلى بلد يخلو من وجود ضوابط على الأسعار. وهناك بعض المؤشرات التي تشير إلى أن المفاوضين الأجانب فهموا ذلك أيضاً.

على أية حال، كانوا يركزون اهتمامهم على فسخ المجال لإمكانية الوصول إلى السوق الصينية لسلع المنتجة من قبل الشركات الأجنبية.

ثم أصبحت الآن مسألة ما إذا كان يجب منح الصين مكانة الاقتصاد السوقي، دلالة على مشاعر الإحباط من الهيكل الاقتصادي الكلي للصين، وبمناخة عذر لتعريض مفهوم منظمة التجارة العالمية برمته للتساؤل.

بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، أصبحت المكانة (غير السوقية) بسرعة بمثابة عيب فيها.

مع اندفاع الاستثمارات والتنافسية في كل صناعة، نشط المنتجون الصينيون في كل مجال من الصلب إلى الأحذية وصولاً إلى الفيتامينات، ودفعوا بسرعة هوامش الربح المحلية إلى الأدنى بشكل كبير.

وأصبح التصدير وسيلة للحصول على أسعار أعلى في الخارج. على العكس من الإغراق، كان المصدرون الصينيون يتطلعون إلى تحقيق الربح، إلا أن الأسعار التي كانوا يبيعون بها كانت أقل بكثير من الأسعار في معظم البلدان الأخرى، فعاث الفساد في هوامش ربح المنتجين الدوليين، وأدى إلى شكاوى لاتحصى من جانب المنظمة.

لم يكن بإمكان أي بلد ثالث تكرار مثل هذا الحجم من نمط تكاليف العمالة المنخفضة والمنافسة المحتمة في السوق الصينية.

شركاء الصين التجاريون استخدموا العبارة لفرض رسوم جمركية عالية بشكل غير معقول، والتي غالباً ما تتجاوز ١٠٠٪ على صادراتها.

(فاينانشيال تايمز) من لندن: هناك ثلاث كلمات في بروتوكول مكون من ١٠٢ صفحة كانت الصين قد وقَّعت عليه، عندما وافقت على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وهي تتحول الآن إلى اختبار حاسم للمنظمة في الأساس، ولربما للصين إلى حد ما: اقتصاد غير سوقي أم سوق غير اقتصادية؟ بالمفهوم الراسخ من قبل.

قبل عام واحد من تاريخ حلت الذكرى الخامسة عشرة لانضمام الصين إلى المنظمة. التاريخ مهم بسبب عبارة صغيرة وردت في بروتوكولات الموافقة، تتناول كيف ينبغي للبلدان أن تقرر ما إذا كانت السلع التي تصدرها الصين في وضع إغراق بشكل غير عادل. تقول العبارة: «على أية حال، ستنتهي صلاحية الأحكام، التي تسمح للمتنازعين في المجال التجاري التعامل مع الصين على أنها اقتصاد غير سوقي، في غضون ١٥ عاماً بعد تاريخ الانضمام».

في السنة التالية لتاريخ انتهاء الصلاحية، اندلعت معركة بين عدد من اللاعبين حول ما إذا كان ينبغي على أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، احترام ما تعتبره بكين ميزة لها، في الوقت الذي تقول فيه البلدان الأخرى، إن الصين لم تف بالتزاماتها.

دعونا نعود أولاً إلى فترة تسعينيات القرن الماضي. في ذلك الوقت، كان السؤال بالنسبة للمفاوضين الأميركيين والأوروبيين هو: كيف يمكن لأي شخص معرفة ما إذا كان المصدرون الصينيون يقومون بإغراق الأسواق الأخرى بالسلع؟ المقياس العادي هو ما إذا كان يتم بيع السلع بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجها، بمعنى آخر، أن يتم بيعها دون تحقيق أي ربح!

ذلك المعيار كان من المستحيل تطبيقه على الاقتصادات المركزية في الكتلة السوفيتية، فقد يتسم بالافتقار إلى أسعار طبيعية في أسواقه المحلية، بالمفهوم الرأسمالي.

لذلك يمكن قياس سلع مشتبه بأنها تتعرض للإغراق من قبل اقتصادات غير سوقية، مع سلع في اقتصادات أخرى ذات